ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الواحد والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2025م
www.ajsp.net

"تأثير نمط الملكية والسياسة التحريرية على كفاءة الصحفيين في غرف الأخبار"

إعداد الباحث:

د. رامز أبو حصيرة

كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الواحد والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2025م
www.ajsp.net

الملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى تأثير نمط الملكية والسياسة التحريرية على كفاءة الصحفيين في غرف الأخبار، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي، بالتطبيق على عينة متاحة قوامها (90) صحفي وصحفيًا من الممارسين للعمل الإعلامي في القنوات التلفزيونية الأردنية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير واضح لنمط الملكية على الأداء المهني للصحفيين في القنوات التلفزيونية الأردنية، حيث ظهر ذلك واضحًا في انحياز القنوات التلفزيونية الحكومية لوجهات النظر الرسمية في تغطيتها الإخبارية للأحداث والقضايا، إلى جانب تأثير نمط الملكية (حكومة/ خاصة) في أساليب اختيار التغطيات الإخبارية ومعالجتها، وعدم وجود حرية واستقلالية كاملة في العمل الإعلامي، كما ظهر وجود تأثير واضح للسياسة التحريرية على كفاءة الصحفيين في القنوات التلفزيونية الأردنية من خلال تدخل السياسة التحريرية في المواد الصحفية التي ينتجها الصحفي بالحذف أو الإضافة أو التعديل بما ينعكس على المعالجة الإخبارية، وتقيد حرية الصحفي من اختيار الأحداث والقضايا، وفرض رقابة ذاتية لدى الصحفيين، وخلصت النتائج إلى ضرورة صياغة أطر تنظيمية تضمن استقلالية العمل الصحفي داخل القنوات التلفزيونية، وإجراء مراجعات دورية للسياسات التحريرية في القنوات التلفزيونية، لضمان توافقها مع المتغيرات المهنية والإعلامية، وتجنب تحوّلها إلى أدوات رقابية تحدّ من الإبداع الصحفي، وتوفير بيئة عمل مهنية وأخلاقية تُمكّن الصحفي من الوصول الحر والمتوازن إلى مصادر المعلومات.

الكلمات المفتاحية: نمط الملكية، السياسة التحريرية، الصحفيين، غرف الأخبار، القنوات التلفزيونية، وسائل الإعلام، حارس البوابة، الأداء المهني، الممارسة المهنية.

المقدمة:

تُمثل غرف الأخبار في القنوات التلفزيونية ركيزة أساسية لعملها؛ إذ أنّ البيئة التنظيمية والسياسات التحريرية المتبعة داخلها تؤثر بشكل مباشر على أداء الصحفيين وكفاءتهم المهنية (Schlosberg, 2017)، كما أنّ نمط الملكية سواء أكانت حكومية أم خاصة أم مستقلة، يُعد عاملاً مؤثرًا في نوعية القرارات التحريرية ومستوى الحرية المتاحة للصحفيين أثناء تأدية مهامهم في غرف الأخبار (Thomsen, 2018).

وتُعد ملكية القنوات التلفزيونية أحد الأسس الرئيسة للنظام الإعلامي الذي يؤثر تأثيرًا أساسيًّا على الخارطة البرامجية في غالبية القنوات التلفزيونية، سواء أكانت هذه القنوات تقدم مضمونًا إعلاميًّا مع مضامين أخرى في القنوات العامة، أم كونها تقدم مضمونًا رئيسًا في القنوات المتخصصة (Mukhongo et al., 2023)، حيث يتحكم نمط الملكية للقناة التلفزيونية في تحديد نوعية البرامج التي تُذاع أو المنتج والمضمون والقائم بالاتصال داخلها، وهو ما ينعكس بدوره على السياسة التحريرية التي تُدار بها غرف الأخبار (فرغل، 2013).

وتؤدي السياسات التحريرية دورًا مركزيًا في تشكيل طبيعة العمل داخل غرف الأخبار، مما ينعكس بشكل مباشر على استقلالية الصحفيين، وقدرتهم على إنتاج المحتوى، وفعاليتهم في تقديم الأخبار بدقة وموضوعية؛ إذ يؤكد Njobvu and Ndhlovu (2025)، أنّ هناك علاقة وثيقة بين نمط ملكية المؤسسات الإعلامية والسياسات التحريرية وبين أداء الصحفيين؛ فالبيئة التنظيمية التي تفرضها الملكية الخاصة قد تشجع التنافسية، ولكنها قد تفرض قيودًا على حرية الرأي والتعبير، كذلك أشار Cancela (2021)، إلى أنّ الملكية الحكومية يمكن أن تتيح الفرصة للتركيز على القضايا الوطنية، ولكنها قد تُضعف الاستقلالية التحريرية.

في السياق الأردني، تبرز السياسة التحريرية كتعبير عن الممارسة المهنية الذي تتخذه القنوات التلفزيونية حول الوقائع المختلفة، ويظهر تأثيرها على أداء الصحفيين وممارستهم المهنية من خلال إلزامهم بمجموعة من المعايير في أثناء معالجتهم للقضايا الجارية، أو منعهم من الخوض فيها، أو التركيز على زوايا محددة في التغطية الإخبارية، وهي بذلك تقيد للقائم بالاتصال وتمنعه من الخوض في بعض القضايا والأحداث المهمة؛ فعلى سبيل المثال تلجأ القنوات التلفزيونية الأردنية الحكومية إلى تبني الموقف الرسمي للدولة إزاء الأحداث والقضايا المختلفة، استنادًا إلى وظيفتها الرئيسة، وتستبعد وجهات النظر الأخرى التي لا تتفق مع سياستها، ويظهر ذلك بوضوح في النشرات الإخبارية التلفزيونية التي تخصص دائمًا الخبر الأول للأخبار الرسمية، والمناسبات والفعاليات المختلفة لها، في حين أنّ القنوات التلفزيونية الأردنية الخاصة برغم تناولها للأخبار والموضوعات الرسمية، إلا أنّها تقدم وجهات نظر متنوعة، وتكشف العديد من التجاوزات الحكومية والقرارات الخاطئة من خلال النقد والتفسير والشرح والتحليل (أبو حصيرة، ، 2019؛ أحمد وآخرون، 2023).

وفي إطار ما سبق؛ تبرز دراسة تأثير نمط ملكية القنوات التلفزيونية والسياسات التحريرية المتبعة داخل غرف الأخبار أهمية بالغة في مجال الإعلام، من خلال فهم كيفية تأثير نمط الملكية على الاستقلالية الصحفية والقرارات التحريرية، إلى جانب الكشف عن البيئة التي يعمل فيها الصحفيون، وتسليط الضوء على الممارسات التي تحسن أدائهم المهني وتزيد من إبداعهم، بالإضافة إلى ذلك تساهم هذه الدراسة في تطوير السياسات الإعلامية بما يضمن تحقيق التوازن بين المصالح المؤسسية وحرية التعبير لدى الصحفيين.

وعلى الرغم من أهمية الموضوع، فإن الأدبيات السابقة التي تناولت نمط ملكية القنوات التلفزيونية والسياسات التحريرية في السياق المحلي الأردني محدودة، مما يُبرز الحاجة إلى دراسة أكثر تفصيلًا وعمقًا.

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير نمط الملكية والسياسة التحريرية على كفاءة الصحفيين في غرف أخبار القنوات التلفزيونية الأردنية، نظرًا لأنّ الصحفيون غالبًا ما يكونون عرضة لضغوط تناقض المصالح بين الملكية والسياسة التحريرية؛ مما يضعف من أدائهم المهني، إلى جانب وجود تفاوت كبير في كيفية تأثير نمط الملكية على حرية الصحفيين واستقلاليتهم، ويُشكل قيودًا على الصحفيين مما يؤثر على نوعية العمل الصحفي، ويحد من حرية الابتكار والإبداع. لذلك، فإن دراسة تأثير هذه العوامل في السياق الأردني تسلط الضوء على التحديات الفريدة التي تواجه الصحفيين في القنوات التلفزيونية، وتُقدم رؤى حول كيفية تحسين بيئات العمل الإعلامي لتعزيز الأداء المهني، وتقديم رؤى حول كيفية تأثير هذه العوامل على إنتاج المحتوى، والاستقلالية، والاحترافية في غرف الأخبار. كذلك، تهدف الدراسة إلى تقييم العلاقة بين أنماط الملكية والسياسات التحريرية وما يرتبط بالكفاءة الصحفية، ومن خلال ذلك، تسعى الدراسة إلى المساهمة في الخطاب الأوسع حول إصلاح وسائل الإعلام، وتعزيز السياسات التي تعزز بيئة عمل أكثر عدالة وتوازناً وإنصافاً للصحفيين.

مشكلة الدراسة

تؤدي الطبيعة الحيوية لملكية القنوات التلفزيونية الأردنية، وسياساتها التحريرية، دورًا هامًا في تشكيل الكفاءة المهنية للصحفيين داخل غرف الأخبار؛ إذ يُعد فهم هذا التأثير أمرًا بالغ الأهمية، لا سيما في السياقات التي تؤثر فيها أنماط الملكية – الحكومية أو الخاصة – بشكل مباشر على استقلالية الصحفيين وحريتهم؛ فالبرغم من الدور المحوري الذي تؤديه ملكية القنوات التلفزيونية، لا تزال هناك فجوة في دراسة كيفية عمل هذه العوامل في بيئات ثقافية ومجتمعية محددة مثل الأردن. ومن هنا، تتحدد مشكلة الدراسة في محدودية

الاستقلالية التي غالبًا ما تفرضها أجندات الملكية والسياسات التحريرية على الصحفيين؛ مما قد يؤدي إلى تحديات مثل المواد الصحافية المتحيزة، والقيود على الإنتاج الصحفي. ولذلك، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن كل ما يلي:

1. ما تأثير نمط الملكية على الأداء المهني للصحفيين في القنوات التلفزيونية الأردنية؟
2. ما تأثير السياسات التحريرية على كفاءة الصحفيين في القنوات التلفزيونية الأردنية؟

الإطار النظري ومراجعة الأدبيات النظرية

أولاً: نظرية حارس البوابة (The Gatekeeping Theory)

تستند هذه الدراسة إلى نظرية حارس البوابة، باعتبارها ركيزة أساسية لفهم كيفية تأثير ملكية وسائل الإعلام على الحرية التحريرية وكفاءة الصحفيين داخل غرف الأخبار؛ فحراسة البوابة الإعلامية تشير إلى السيطرة على موقع استراتيجي في عملية الاتصال؛ بحيث يتخذ حارس البوابة قرارًا حول المعلومات التي ستمر عبر بوابته، حتى تصل إلى الوسيلة الإعلامية، ومن ثم الجمهور في النهاية، وهذه القرارات قد تكون قرارات شخصية أو مهنية تتعلق بالمعايير الإدارية والتنظيمية داخل المؤسسات الإعلامية (مهنا، 2002). وهي بذلك ترتبط ارتباطًا رئيسًا بدور العاملين في وسائل الإعلام، مثل: المحررين، والصحفيين، ومدراء الأخبار، ورؤساء التحرير، في تحديد القصص الإخبارية المسموح لها بالمرور عبر تلك البوابات، من خلال إجراء بعض التغييرات على تلك الرسائل عن طريق الحذف أو الإضافة أو التعديل بقصد أو بدون قصد، وفقًا لنمط ملكيتها، والسياسة التحريرية التي تنتهجها تلك الوسيلة (Pantic & Ziek, 2024; Abuhasirah & Salameh, 2024).

ويعتبر حارس البوابة الإعلامية العنصر الرئيس المؤثر في إنتاج المواد الصحافية؛ إذ يرتبط ارتباطًا رئيسًا بالتوجهات التحريرية التي يُحددها أصحاب المؤسسات الإعلامية، وهو ما ينعكس على التزامه بهذه التوجهات التي قد تكون معلنة أو غير معلنة (عبد الحميد، 2004)؛ إذ يؤدي حارس البوابة دورًا مهمًا في اختيار الرسائل الإعلامية وتأطيرها قبل بثها للجمهور؛ فحارس البوابة يُركز على تنظيم تدفق المعلومات عبر وسائل الإعلام، مفترضًا أنّ حراس البوابة لا يحددون فقط المعلومات، بل يحددون محتوى الرسالة وطبيعتها، ولذلك تتأثر عملية حراسة البوابة الإعلامية بمجموعة من العوامل، أبرزها: الأطر التشريعية والقانونية، والاعتبارات الأخلاقية، والقرارات التحريرية، ونفوذ المالكين وسلطتهم، والسياسة التحريرية، واحتياجات الجمهور ورغباته، وتوافر التوقيت والمساحة ووقت البث؛ إلى جانب قيم المجتمع ومعاييره وتقاليده، والمعايير الذاتية والمهنية للقائم بالاتصال، والظروف السياسية ودرجة الحرية المتاحة (Ogbuoshi, 2020؛ حداد & مراد، 2021، الفداوي، 2021).

إنّ عملية حراسة البوابة الإعلامية عملية حساسة جدًا؛ إذ قد تؤدي إلى إساءة استخدام الصحافة كسلطة رابعة من خلال تصفية المعلومات التي تمر وتلك التي يجب استبعادها، وقد يكون الدافع هم مالكي وسائل الإعلام والمستثمرين والمعلنين وغيرهم من أصحاب المصالح في صناعة الإعلام، ومن خلال آليات حراسة البوابة الإعلامية، يمتلك أصحاب النفوذ والمصلحة قدرة ملموسة على التأثير في الممارسة المهنية للصحفيين، سواء عبر توجيه المحتوى أو فرض قيود تنظيمية ومؤسسية تحد من حرية العمل الصحفي، وهو من شأنه أن يثير مخاوف حقيقية تتعلق بالإضرار بمبادئ المهنة واستقلالية الصحفي (Al-Quran et al., 2022)

ومع ذلك، تبرز في المقابل أطروحات نقدية تُجادل في حق حارس البوابة بممارسة هذا الدور، ومن يُفترض أن يتحقق ويُراقب عمل حارس البوابة، إلى جانب مسؤوليات التحقق من جودة المحتوى الصحفي لدى الصحفيين بشكل مطلق وصلاحيته للنشر، دون أن يؤثر ذلك سلبًا على الاستقلالية التحريرية في غُرف الأخبار من ناحية، أو في الربحية والاستدامة الاقتصادية والمالية للمؤسسات الإعلامية من ناحيةٍ أخرى؛ وهذه الإشكاليات تكشف عن ضرورة وجود توازن بين الالتزام بمسؤوليات التحقق والمساءلة، وبين الحفاظ على حرية الممارسة الإعلامية والمصالح الاقتصادية للمؤسسات الإعلامية (Obukoadata et al., 2024).

لذلك، تُعد نظرية حارس البوابة الإعلامية من أكثر النظريات ارتباطًا بهذه الدراسة، لما تقدّمه من إطار مؤسسي يهدف لفهم كيفية إنتاج المحتوى الإعلامي، ومن يتحكم في مساراته قبل أن يصل إلى الجمهور. كذلك، تُبرز النظرية كيف أنّ مالكي وسائل الإعلام – بوصفهم أصحاب سلطة تنفيذية – يمتلكون أدوات التأثير المباشر في عملية اختيار الأخبار وصياغتها وتقديمها للجمهور. ومن هنا، فإن هيمنة حارس البوابة الإعلامية على القرار التحريري قد تؤدي إلى تقييد حرية الصحفيين من ممارسة عملهم، أو تحجيم قدرتهم على إنتاج محتوى صحفي حقيقي. وبذلك، تتيح نظرية حارس البوابة الإعلامية لهذه الدراسة منظورًا منهجيًا لفهم طبيعة العلاقات بين الصحفيين وصنّاع القرار داخل غرف الأخبار، وكيف تؤثر هذه العلاقات في حرية الرأي والتعبير.

ثانيًا: تأثير نمط الملكية والسياسة التحريرية على حرية الرأي والتعبير لدى الصحفيين

في نيسان 2004، أصدر البرلمان الأوروبي قرارًا يهدف إلى معالجة المخاطر المحتملة التي تهدد حرية التعبير والإعلام داخل الاتحاد الأوروبي، وسعى هذا القرار إلى تحديد مبادئ تهدف إلى تعزيز التعددية الإعلامية في ضوء التوجه المتزايد نحو تركيز الملكية الإعلامية، وقد أشار البرلمانيون الأوروبيون إلى أن سيطرة نفوذ واحد على الوسائل الإعلامية قد يؤدي إلى تهديد الديمقراطية، والتي بدورها تنعكس على عمل وسائل الإعلام، إلى جانب التأكيد على أنّ توسع المؤسسات الإعلامية عبر الحدود الوطنية وهيمنتها على السوق يشكل خطرًا حقيقيًا يتمثل في تهديد الصناعة الإعلامية، وإضعاف التعددية الإعلامية (الفراوي، 2021).

ولذلك أصبحت ملكية وسائل الإعلام من أبرز العوامل الأساسية التي تؤثر على حرية الرأي والتعبير في القنوات التلفزيونية، لأنّها تؤدي دورًا محوريًا في تحديد السياسات التحريرية؛ مما ينعكس على استقلالية الصحفيين وموضوعيتهم في إنتاج المحتوى الإعلامي المُقدم إلى الجمهور (Abuhasirah, 2025).

وتختلف أنماط ملكية القنوات التلفزيونية ما بين الحكومية، والخاصة، والمستقلة، ولكل منها تأثيرات على الأداء المهني للصحفيين والممارسة الصحفية؛ إذ غالبًا ما تُستخدم الملكية الحكومية كأداة لنقل السياسات الرسمية والترويج للفعاليات الوطنية، ورغم أن هذا النوع من الملكية قد يضمن تمويلًا مستقرًا واستمرارية في العمل، إلا أنه قد يحد من استقلالية الصحفيين ويؤدي إلى تقييد المحتوى الإعلامي ليعكس وجهة نظر الحكومة فقط. ووفقًا لـ Cancela (2021)، فإنّ القنوات الحكومية تميل إلى التركيز على الموضوعات الوطنية، لكنها تواجه تحديات في تقديم محتوى متوازن بسبب التدخل السياسي، كما وجد خوالدة (2021)، أنّ نمط الملكية يؤثر بشكل كبير على نوعية المحتوى الإعلامي المقدم إلى الجمهور؛ فالقنوات المملوكة من قبل الدولة تميل إلى تقديم محتوى يعكس سياسات الحكومة، بينما تتمتع القنوات الخاصة بحرية أكبر في اختيار مواضيعها، كذلك أشار Theine et al. (2025) إلى أنّ نمط الملكية يؤثر على السياسات التحريرية للقنوات الفضائية؛ فالقنوات المملوكة لأصحاب النفوذ قد تتعرض لضغوط لتبني سياسات تحريرية تتماشى مع مصالح المالكين.

على السياق الآخر، تتميز القنوات الخاصة بمرونتها وقدرتها على التنافس في السوق الإعلامي. ومع ذلك، فإنها غالبًا ما تكون مدفوعة بالمصالح التسويقية والتجارية؛ مما قد يؤثر على إنتاج الرسائل الإعلامية؛ إذ يشير Njobvu and Ndhlovu (2025)، إلى أنّ مالكي القنوات التلفزيونية الخاصة يفرضون قيودًا على الصحفيين لتجنب تعارض المصالح مع المعلنين، مما يؤثر على استقلالية الصحفيين وجودة القصص الإخبارية، بينما يؤكد Abo-Rashed (2019)، أنّ أدوار المالكين في القنوات التلفزيونية تتجسد في إظهار رؤية واستراتيجيات القناة مع إدراك أهمية تطوير خطة إعلامية للبرامج التي تطرحها القنوات التي يمتلكونها.

ويُناقش عبد العاطي (2018) هذه الرؤى؛ فيشير إلى أنّ القنوات الخاصة تسعى إلى تقديم محتوى ترفيهي لجذب الجمهور، من خلال التركيز على الأخبار التي تحقق نسب مشاهدة عالية، مما قد يؤدي إلى إهمال القضايا المجتمعية المهمة، كما يؤكد جلال (2018)، أنّ القنوات الخاصة تميل إلى تقديم محتوى يركز على الترفيه أكثر من القضايا الجادة، لأنّها تتميز بقدرتها على التنافس في السوق الإعلامي، من خلال تقديم محتوى مبتكر وجذاب. ومع ذلك، فإن هذا التنافس قد يؤدي إلى التركيز على الربحية على حساب الجودة.

ومع ذلك فإنّ نمط الملكية الخاصة قد توفر بيئة عمل أكثر ديناميكية مقارنة بالملكية الحكومية، إلا أن الصحفيين قد يواجهون ضغوطًا لتحقيق أهداف تجارية؛ إذ يشير البنهاوي (2014)، إلى أنّ الصحفيون في القنوات الخاصة غالبًا ما يكونون مطالبين بإنتاج محتوى إعلامي يتماشى مع توقعات الجمهور، وأصحاب المصالح والمعلنين، وبهذا فإنّ التركيز على الربح قد يؤدي إلى تقليل التعددية في المحتوى الإعلامي المُقدم، أما عبد الهادي (2014)؛ فيؤكد أنّ القنوات الخاصة غالبًا ما تعتمد على الإعلانات كمصدر رئيسي للتمويل، مما يجعلها عرضة لضغوط المعلنين ورغباتهم في نشر المواد الإعلامية التي لا تتعارض مع مصالحهم.

وتسعى القنوات التلفزيونية ذات الملكية المستقلة إلى تقديم محتوى إعلامي متوازن ومستقل، لكنها تواجه تحديات مالية قد تؤثر على استمراريتها، ووفقًا لعبد العاطي (2018)، فإن القنوات المستقلة غالبًا ما تعتمد على التمويل الخارجي أو الإعلانات، مما قد يضعها تحت ضغط لتقديم محتوى يتماشى مع توقعات الممولين.

واستنادًا لما سبق، فإنّ الصحفيون في القنوات التلفزيونية الحكومية يواجهون قيودًا تحريرية صارمة، بينما في القنوات الخاصة، قد يكونون عرضة لضغوط تجارية وإعلانية، أما في القنوات المستقلة، فإن التحدي الرئيس يكمن في تحقيق التوازن بين الاستقلالية والتمويل، كذلك فإنّ القنوات الحكومية تركز على القضايا الوطنية، بينما تسعى القنوات الخاصة إلى جذب الجمهور من خلال محتوى ترفيهي وجاذب، أما القنوات المستقلة، فتسعى إلى تقديم محتوى متوازن، لكنها تواجه تحديات في الوصول إلى جمهور واسع بسبب محدودية الموارد.

منهجية الدراسة

نوع الدراسة ومنهجها

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي تهدف إلى دراسة الظواهر والقضايا لتحليلها وتفسيرها، ومن ثم استخلاص النتائج في سبيل معالجتها والتنبؤ بمستقبلها، وفي إطار الدراسات الوصفية تم الاستناد إلى منهج المسح الإعلامي (Abuhasirah et al., 2023)، الذي يهدف من خلاله الكشف عن تأثير نمط الملكية والسياسات التحريرية على الأداء المهني وكفاءة الصحفيين في غرف أخبار القنوات التلفزيونية الأردنية.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد الواحد والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2025م
www.ajsp.net

مجتمع الدراسة وعينتها

يتحدد مجتمع الدراسة في ضوء الخصائص والمفردات والمتغيرات التي تشترك معًا في سمات أساسية، حيث تسعى الدراسة إلى دراسة هذا المجتمع؛ لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، مما يسمح بتعميم النتائج على كل خصائصه، ويتمثل مجتمع هذه الدراسة في القائمين بالاتصال – الصحفيين – الممارسين للعمل الإعلامي في القنوات التلفزيونية الأردنية، أما العينة، ونظرًا لعدم توافر حصر شامل ودقيق لأعداد الصحفيين العاملين في القنوات التلفزيونية الأردنية، يُمكن من خلاله تحديد الإطار الكلي للمجتمع الأصلي، تم الاعتماد على عينة متاحة قوامها (90) صحفي وصحفية من الممارسين للعمل الإعلامي بالقنوات التلفزيونية الأردنية، وقد تم مراعاة تناسب أعداد الصحفيين في كل قناة تلفزيونية لضمان تجانس الإجابات، وتُعد العينة مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة نظرًا لتجانسها في عدد من المتغيرات الديموغرافية والشخصية، بِعَدِّهم يمارسون المهنة في بيئة إعلامية واحدة، ولهم مستويات تعليمية وثقافية متشابهة، كما إنهم يتعرضون لمختلف التحديات المؤثرة في أدائهم الإعلامي، وقد تمثلت عينة الصحفيين في خمس قنوات تلفزيونية أردنية، وهي: (رؤيا، التلفزيون الأردني، المملكة، عمّان تي في، الحقيقة الدولية)، وقد تم اختيار هذه القنوات بِعَدِّها القنوات التلفزيونية الرئيسة في الأردن، كما أنّها تُمثل نمط الملكية الحكومية والخاصة، فضلًا عن أنها تبث: نشرات إخبارية، وبرامج سياسية، واجتماعية، واقتصادية، ويوضح الجدول رقم (1) خصائص عينة الدراسة – الصحفيين –.

جدول رقم (1). التوزيع التكراري والنسب المئوية لخصائص الصحفيين عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكور	51	%56.7
	إناث	39	%43.3
السن	20 سنة إلى أقل من 30 سنة	15	%16.7
	30 سنة إلى أقل من 40 سنة	56	%62.2
	40 سنة إلى أقل من 50 سنة	19	%21.1
المؤهل التعليمي	(بكالوريوس) تخصص إعلام	33	%36.6
	(بكالوريوس) غير متخصص في الإعلام	7	%7.8
	(ماجستير أو دكتوراه) تخصص إعلام	42	%46.7
	(ماجستير أو دكتوراه) غير متخصص في الإعلام	8	%8.9
طبيعة العمل في القناة التلفزيونية	مندوب/ مراسل	24	%26.7
	مقدم برامج	15	%16.7
	محرر أخبار	22	%24.4
	معد برامج	10	%11.1
	مدير تحرير	7	%7.8
	مذيع نشرات إخبارية	8	%8.9

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
	منتج	2	%2.2
	مدير عام	2	%2.2
نمط ملكية الوسيلة الإعلامية	حكومية	47	%52.2
	خاصة	43	%47.8
القناة التي يعمل بها الصحفي	التلفزيون الأردني	21	%23.3
	رؤيا	23	%25.6
	المملكة	26	%28.9
	عمّان تي في	11	%12.2
	الحقيقة الدولية	9	%10
سنوات الخبرة	سنة إلى أقل من 5 سنوات	22	%24.4
	5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	37	%41.1
	10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	19	%21.1
	15 سنة فأكثر	12	%13.4
المجموع (ن) = 90			

أداة جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على الاستبانة أداة لجمع البيانات، حيث تم تصميم استبانة رقمية (Digital Survey)، على موقع (Google Drive)، وتم إرسال الرابط للصحفيين عبر منصات التواصل الاجتماعي (الإيميل، الفيسبوك، واتساب)، وتم جمع بيانات الدراسة خلال الفترة الزمنية من 12 آذار – 21 نيسان، 2025، وقد اشتملت الاستبانة، على مجموعة من الأسئلة لتناسب خصائص عينة الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

- المتغيرات الشخصية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل التعليمي، طبيعة العمل في القناة التلفزيونية، نمط ملكية الوسيلة الإعلامية، القناة التي يعمل بها الصحفي، سنوات الخبرة).
- تأثير نمط الملكية على الأداء المهني للصحفيين في القنوات التلفزيونية الأردنية.
- تأثير السياسات التحريرية على كفاءة الصحفيين في القنوات التلفزيونية الأردنية.

وتدرج المقياس في السؤال الثاني الثالث، كما يلي: (5) موافق بشدة، (4) موافق، (3) محايد، (2) معارض، (1) معارض بشدة، وتم تقدير مستويات المتوسطات الحسابية تبعًا للإجابات وفقًا للدرجات الآتية: (1 – 2.33) منخفضة، و(2.34 – 3.66) متوسطة، و(3.67 – 5) مرتفعة.

إجراءات الصدق والثبات

بهدف قياس صدق أداة الدراسة، عُرضت الاستبانة على عدد من أساتذة الإعلام في جامعة الشرق الأوسط في الأردن لإبداء الرأي والتأكد من أنّ الاستبانة تتوافق مع أهداف الدراسة وأسئلتها(*)، ثم تم إجراء التعديلات التي اقترحها المحكمون، كما تم إجراء اختبار قبلي، عبر توزيع الاستبانة على عينة جزئية من الصحفيين قوامها (10) مفردات، وبنسبة (10%) من إجمالي عينة الدراسة الأصلية البالغ عددها (90) مفردة، بهدف التأكد من أنّ العبارات واضحة لديهم، ومن ثم إجراء التعديلات المناسبة؛ وذلك لتحسين الاستبانة شكلاً ومضمونًا، وضمان صلاحيتها للتطبيق الميداني. أما للتأكد من ثبات أداة الدراسة "الاستبانة"، تم حساب معامل الثبات (Cronbach Alpha) لقياس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة والتأكد من ثباتها، كما يوضح الجدول (2):

جدول رقم (2). قيمة معامل الثبات لمحاور الدراسة باستخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا

المحور	عدد العبارات	قيمة معامل الثبات
تأثير نمط الملكية على الأداء المهني للصحفيين في القنوات التلفزيونية الأردنية	6	0.852
تأثير السياسة التحريرية على كفاءة الصحفيين في القنوات التلفزيونية الأردنية	6	0.824
الثبات الكلي للأداة	**12**	**0.838**

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: وتتمثل في تأثير نمط الملكية على الأداء المهني للصحفيين، وتأثير السياسات التحريرية على كفاءة الصحفيين في القنوات التلفزيونية الأردنية.
- الحدود الزمانية: تتمثل في الفترة الزمنية الممتدة من 12 آذار – 21 نيسان، 2025.
- الحدود المكانية: تتمثل في الصحفيين الممارسين للعمل الصحفي في القنوات التلفزيونية الأردنية.

*1. د. حنان الشيخ: أستاذ مشارك في كلية الإعلام بجامعة الشرق الأوسط.
2. د. محمود الرجبي: أستاذ مشارك في كلية الإعلام بجامعة الشرق الأوسط.
3. د. رشا سلامة: أستاذ مساعد في كلية الإعلام بجامعة الشرق الأوسط.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الثامن – العدد الواحد والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2025م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: تأثير نمط الملكية على الأداء المهني للصحفيين في القنوات التلفزيونية الأردنية:

جدول (3). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لتأثير نمط الملكية على الأداء المهني للصحفيين

درجة الموافقة / تأثير نمط الملكية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
تنحاز القنوات التلفزيونية الحكومية لوجهات النظر الرسمية في تغطيتها الإخبارية للأحداث والقضايا والموضوعات المختلفة	4.02	0.780	مرتفعة
تؤثر نمط ملكية القنوات التلفزيونية (حكومة/ خاصة) في أساليب اختيار التغطيات الإخبارية ومعالجتها	4.01	0.795	مرتفعة
لا يوجد حرية واستقلالية كاملة في العمل الإعلامي؛ فمالك الوسيلة الإعلامية يتدخل دائما في سياساتها التحريرية	3.86	0.728	مرتفعة
يؤثر نمط الملكية في تقييد المحتوى الإعلامي من خلال حجب معلومات، وتغييب حقائق مراعاةً لمصالح الجهة المالكة لها	3.66	0.761	متوسطة
تنحاز القنوات التلفزيونية الأردنية الخاصة لمصالح مالكيها في تغطيتها الإخبارية للأحداث والقضايا المختلفة	3.63	0.741	متوسطة
يؤثر نمط الملكية في قدرة الصحفي على الوصول إلى المصادر بحرية	3.51	0.759	متوسطة
المتوسط العام	**3.79**	**0.760**	**مرتفعة**

تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى تباين المتوسطات الحسابية لتأثير نمط الملكية على الأداء المهني للصحفيين في القنوات التلفزيونية الأردنية، حيث جاءت عبارة "**تنحاز القنوات التلفزيونية الحكومية لوجهات النظر الرسمية في تغطيتها الإخبارية للأحداث والقضايا والموضوعات المختلفة**" في الترتيب الأول بوسط حسابي (4.02)، ويُمكن تفسير ذلك في ضوء أن القنوات التلفزيونية الحكومية تُعبر عن الموقف الرسمي للدولة وسياساتها واتجاهاتها نحو مختلف الأحداث الداخلية والخارجية، كما تُعد أحد أهم قنوات التواصل بين الدولة والجمهور، لتوضيح مواقفها وقراراتها الرسمية، كما أنّ هذا الانحياز قد يكون ناتجًا عن طبيعة العلاقة بين الدولة والوسيلة الإعلامية، باعتبار أنّ الأخيرة تموّل تمويلاً مباشرًا من الجهات الرسمية.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة Cancela (2021)، التي أكدت أنّ القنوات الحكومية تميل إلى التركيز على الموضوعات الوطنية، لكنها تواجه تحديات في تقديم محتوى متوازن بسبب التدخل السياسي.

يليها في الترتيب الثاني: "**تؤثر نمط ملكية القنوات التلفزيونية (حكومة/ خاصة) في أساليب اختيار التغطيات الإخبارية ومعالجتها**" بمتوسط حسابي (4.01)، ما يعكس قناعة قوية لدى الصحفيين بأن نمط الجهة المالكة للقناة التلفزيونية تُشكّل أحد أهم المحددات للسياسة التحريرية؛ فالقنوات الحكومية قد تميل إلى تغطية الأخبار من منظور يخدم التوجهات الرسمية للدولة، بينما قد تسعى القنوات الخاصة إلى تكييف التغطية بما ينسجم مع مصالحها التجارية أو الإعلانية، وهذا يؤكد أن الملكية ليست مجرد إطار إداري، بل عامل مؤثر في الخطاب الإعلامي، ومحدد لطبيعة الأحداث والقضايا المطروحة، وزاوية تناولها ومعالجتها لتلك القضايا.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة خوالدة (2021)، التي أظهرت أنّ نمط الملكية يؤثر بشكل كبير على نوعية المحتوى الإعلامي المقدم إلى الجمهور؛ فالقنوات المملوكة من قبل الدولة تميل إلى تقديم محتوى يعكس سياسات الحكومة، بينما تتمتع القنوات الخاصة بحرية أكبر في اختيار مواضيعها.

وفي الترتيب الثالث: "**لا يوجد حرية واستقلالية كاملة في العمل الإعلامي؛ فمالك الوسيلة الإعلامية يتدخل دائما في سياساتها التحريرية**" بمتوسط حسابي (3.86)، ويُمكن تفسير ذلك في إطار أنّ مالكي المؤسسات الإعلامية يسعون إلى تحقيق أهداف ومصالح سياسية واقتصادية؛ وبالتالي يمارسون تأثيرًا مباشرًا أو غير مباشر في صياغة السياسة التحريرية التي تنتهجها الوسيلة الإعلامية، بما يضمن أهدافهم ويحقق مصالحهم.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة Theine et al. (2025) التي أكدت أنّ القنوات المملوكة لأصحاب النفوذ قد تتعرض لضغوط لتبني سياسات تحريرية تتماشى مع مصالح المالكين.

أما في الترتيب الرابع؛ فقد جاءت عبارة "**يؤثر نمط الملكية في تقييد المحتوى الإعلامي من خلال حجب معلومات، وتغييب حقائق مراعاةً لمصالح الجهة المالكة لها**" بمتوسط حسابي (3.66)، وقد يرجع ذلك إلى أنّ المحتوى الإعلامي في أي قناة تلفزيونية يخضع لرقابة صارمة قبل إذاعته، حيث تمارس الجهات المالكة نوعًا من الرقابة، لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية؛ ففي القنوات التلفزيونية الحكومية قد يتم تقييد المحتوى بهدف حماية مصالح الدولة، بينما في القنوات التلفزيونية الخاصة، فقد يكون التقييد، بهدف الحفاظ على المصالح الاقتصادية أو أصحاب المصالح؛ مما ينعكس بشكل مباشر على جودة المحتوى الإعلامي.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة Njobvu and Ndhlovu (2025)، التي أشارت إلى أنّ مالكي القنوات التلفزيونية الخاصة يفرضون قيودًا على الصحفيين لتجنب تعارض المصالح مع المعلنين، مما يؤثر على استقلالية الصحفيين وجودة القصص الإخبارية، كما تتفق مع نتائج دراسة عبد العاطي (2018)، الذي يشير إلى أنّ القنوات الخاصة تسعى إلى تقديم محتوى ترفيهي لجذب الجمهور، من خلال التركيز على الأخبار التي تحقق نسب مشاهدة عالية، مما قد يؤدي إلى إهمال القضايا المجتمعية المهمة.

وفي الترتيب الخامس جاءت عبارة "**تنحاز القنوات التلفزيونية الأردنية الخاصة لمصالح مالكيها في تغطيتها الإخبارية للأحداث والقضايا المختلفة**" بمتوسط حسابي (3.63)، وتعكس هذه النتيجة وعيًا متوسطًا بوجود تداخل بين المصالح التجارية وأسلوب عمل الإدارة داخل هذه القنوات، حيث تُستخدم السياسة التحريرية كأداة لحماية نفوذ أو تعزيز مصالح أصحاب رأس المال الذين يمتلكون الوسيلة الإعلامية، وبرغم أنّ المتوسط لا يشير إلى اتفاق تام، إلا أنه يُظهر اتجاهاً ملموساً نحو التشكيك في استقلالية التغطية الإعلامية في القنوات الخاصة، مما ينعكس بوضوح على التغطيات الإخبارية، وأسلوب معالجتها، وزاوية طرحها للجمهور، ما يستدعي مراجعة معايير الاستقلالية التحريرية في تلك المؤسسات الإعلامية.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة Abo-Rashed (2019)، التي أظهرت أنّ أدوار المالكين في القنوات التلفزيونية تتجسد في إظهار رؤية واستراتيجيات القناة مع إدراك أهمية تطوير خطة إعلامية للبرامج التي تطرحها القنوات التي يمتلكونها، كما تتفق مع نتائج دراسة البنهاوي (2014)، التي أكدت أنّ الصحفيين في القنوات الخاصة غالبًا ما يكونون مطالبين بإنتاج محتوى إعلامي يتماشى مع توقعات الجمهور، وأصحاب المصالح والمعلنين، وبهذا فإنّ التركيز على الربح قد يؤدي إلى تقليل التعددية في المحتوى الإعلامي المُقدم.

أما في الترتيب السادس والأخير؛ فقد جاءت عبارة "**يؤثر نمط الملكية في قدرة الصحفي على الوصول إلى المصادر بحرية**" بمتوسط حسابي (3.66)، وهو ما يشير إلى أن الصحفيين لا يتمتعون بنفس القدر من الحرية في الوصول إلى مصادر المعلومات في جميع المؤسسات، بل تتفاوت تلك الحرية تبعًا لطبيعة الجهة المالكة؛ فقد يُتاح للصحفيين في القنوات التلفزيونية الحكومية الوصول إلى مصادر رسمية بسهولة، لكنهم قد يواجهون قيودًا على نوعية المعلومات المسموح باستخدامها أو نشرها. وفي المقابل، قد تمنح القنوات التلفزيونية الخاصة بعض المساحة للبحث، لكنها قد تُقيّد الوصول إلى مصادر أو معلومات تُعارض مصالح مالكيها.

ثانيًا: تأثير السياسة التحريرية على كفاءة الصحفيين في القنوات التلفزيونية الأردنية:

جدول (4). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لتأثير السياسة التحريرية على كفاءة الصحفيين

درجة الموافقة / تأثير السياسة التحريرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
تتدخل السياسة التحريرية في المواد الصحفية التي ينتجها الصحفي بالحذف أو الإضافة أو التعديل بما ينعكس على المعالجة الإخبارية	154.	0.992	مرتفعة
تقيد السياسة التحريرية للقنوات التلفزيونية حرية الصحفي من اختيار الأحداث والقضايا التي يغطيها	08.4	0.914	مرتفعة
تفرض السياسة التحريرية للقنوات التلفزيونية رقابة ذاتية لدى الصحفيين حول ما يقال وما لا يقال داخل الخبر ارضاءً لرؤسائه	853.	0.965	مرتفعة
تُعرقل السياسة التحريرية التطور المهني للصحفيين	643.	0.962	متوسطة
تحدد السياسة التحريرية طبيعة المصادر التي يجب أن يتعامل معها الصحفي في إنتاج المواد الصحفية	593.	0.924	متوسطة
يضطر الصحفي للتنازل عن بعض المعايير المهنية والأخلاقية بسبب توجهات السياسة التحريرية	3.55	0.989	متوسطة
المتوسط العام	**3.81**	**0.957**	**مرتفعة**

تشير بيانات الجدول رقم (4) إلى تباين المتوسطات الحسابية لتأثير السياسة التحريرية على كفاءة الصحفيين في القنوات التلفزيونية الأردنية، حيث جاءت عبارة "**تتدخل السياسة التحريرية في المواد الصحفية التي ينتجها الصحفي بالحذف أو الإضافة أو التعديل بما ينعكس على المعالجة الإخبارية**" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.15)، ويُمكن تفسير ذلك في ضوء أنّ السياسة التحريرية تُعد تعبيرًا عن الممارسة المهنية الذي تتخذه القنوات التلفزيونية حول القضايا والموضوعات والأحداث المختلفة، ويتجلى الالتزام بالسياسات التحريرية من خلال ما يؤديه الصحفيون من عمليات مراجعة وتدقيق المحتوى الصحفي المُقدم في القنوات التلفزيونية حتى يتفق مع هذه السياسات، كما أنّ عملية التدقيق والمراجعة تتفق مع أساليب العمل الصحفي اليومي؛ فالصحفي يؤدي مهامه الصحفية وفقًا للمعايير المهنية والأخلاقية، لكن عند مراجعتها من قبل هيئة التحرير، قد تُعدل لتتناسب مع توجهات المؤسسة الإعلامية، والسياسة التحريرية المتعارف عليها داخل المؤسسة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Pantic and Ziek (2024) التي أشارت إلى أنّ حارس البوابة يُحدد القصص الإخبارية المسموح لها بالمرور عبر البوابات الإعلامية، من خلال إجراء بعض التغييرات على الرسائل الإعلامية عن طريق الحذف أو الإضافة أو التعديل بقصد أو بدون قصد، وفقًا لنمط ملكيتها، والسياسة التحريرية التي تنتهجها تلك الوسيلة في معالجة القضايا والأحداث المختلفة.

وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "**تقيد السياسة التحريرية للقنوات التلفزيونية حرية الصحفي من اختيار الأحداث والقضايا التي يغطيها**" بوسط حسابي (4.08)، ويُمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء توجهات القناة التلفزيونية، وبالتالي تأطير المحتوى الصحفي الذي يتفق مع السياسة التحريرية، إلى جانب أن هناك بعض القضايا والموضوعات التي قد تتعارض مع السياسة التحريرية ومع الأهداف العامة للقناة، مما يدفع بالقائمين على القنوات التلفزيونية أن يتجاهلوها أو أن يغطوها تغطيةً تتوافق مع السياسة التحريرية؛ إذ تتأثر كفاءة الصحفيين من خلال إلزامهم بمجموعة من القواعد في أثناء معالجتهم للأحداث والقضايا، أو منعهم من الخوض فيها، والتركيز على زوايا محددة، وهو من شأنه أن يؤدي إلى تقييد حرية الصحفي ومنعه من الخوض في بعض القضايا والأحداث المهمة، وتوجيهه إلى قضايا آخرى بما يتفق مع السياسة التحريرية للقناة التلفزيونية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة Al–Quran et al. (2022) التي أظهرت أنّ أصحاب النفوذ والمصلحة يمتلكون قدرة ملموسة على التأثير في الممارسة المهنية للصحفيين، سواء عبر توجيه المحتوى أو فرض قيود تنظيمية ومؤسسية تحد من حرية العمل الصحفي واستقلاليته.

وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "**تفرض السياسة التحريرية للقنوات التلفزيونية رقابة ذاتية لدى الصحفيين حول ما يقال وما لا يقال داخل الخبر ارضاءً لرؤسائه**" بوسط حسابي (3.85)، وقد يرجع ذلك إلى أنّ السياسة التحريرية تُعد أداة توجيهية تؤثر بشكل مباشر في السلوك المهني للصحفيين داخل القنوات التلفزيونية؛ إذ تسهم هذه السياسة في فرض نوع من الرقابة الذاتية لدى الصحفي، ويُصبح مدفوعًا إلى مراعاة ما يُقال وما يُحذف من المحتوى الإخباري، بما يتماشى مع توقعات الإدارة التحريرية وتوجهات المؤسسة، وذلك بسبب رغبة الصحفي في الحفاظ على موقعه المهني وإرضاء رؤسائه؛ إذ تُمارس السياسة التحريرية دورًا محوريًا في تشكيل المحتوى الإخباري، ليس فقط من خلال التوجيه المباشر، بل أيضًا عبر ما تفرضه من رقابة ذاتية لدى الصحفيين. إذ غالبًا ما يُدرك الصحفي حدود ما يمكن قوله أو تجاوزه ضمن المادة الإخبارية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة Obukoadata et al. (2024) التي أكدت على أهمية دور حارس البوابة في ضمان جودة المحتوى الصحفي وصلاحيته للنشر، والجهة المخولة بمراقبة أداء حارس البوابة ذاته، بشرط ألا يؤثر الدور الرقابي سلبًا على الاستقلالية التحريرية داخل غرف الأخبار.

أما في الترتيب الرابع؛ فقد جاءت عبارة "**تُعرقل السياسة التحريرية التطور المهني للصحفيين**" بوسط حسابي (3.64)، ويُمكن تفسير ذلك في إطار أن السياسية التحريرية تُعدّ عاملاً مؤثرًا في المسار المهني للصحفيين داخل المؤسسات الإعلامية، حيث قد تُقيّد هذه السياسة حرية الصحفي، وتحدّ من قدرته على إنتاج مواد صحفية مهمة، أو تبنّي زوايا معالجة جديدة؛ فعندما تُفرض توجهات تحريرية صارمة، يُجبر الصحفي على الالتزام بخط تحريري محدد، مما يُضعف من فرصه في تطوير مهاراته المهنية، مثل التحليل النقدي، والاستقصاء الصحفي، أو الكتابة الإبداعية، وبدلاً من أن يكون الصحفي مُبدعًا، يتحول إلى منفّذ لتوجيهات تحريرية قد لا تعكس قناعاته المهنية أو الأخلاقية، الأمر الذي يُعيق تطوره على المستويين المهني والشخصي.

وفي الترتيب الخامس، جاءت عبارة "**تحدد السياسة التحريرية طبيعة المصادر التي يجب أن يتعامل معها الصحفي في إنتاج المواد الصحفية**" بوسط حسابي (3.59)، وتعكس هذه النتيجة وجود اتفاق متوسط بين الصحفيين على أنّ السياسة التحريرية تؤدي دورًا في توجيه الصحفيين نحو مصادر معينة دون غيرها، بما يتماشى مع أهداف المؤسسة الإعلامية وتوجهاتها، وهذا من شأنه أن يقيد حرية الصحفي في اختيار مصادره، ويؤثر على تنوع وجهات النظر في التغطية الإخبارية، مما ينعكس على مصداقية المادة الصحفية المُنتجة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الفراوي (2021)، التي أكدت أنّ سيطرة نفوذ واحد على الوسائل الإعلامية قد يؤدي إلى تهديد الديمقراطية، والتي بدورها تنعكس على عمل وسائل الإعلام.

أما في الترتيب السادس والأخير؛ فقد جاءت عبارة "**يضطر الصحفي للتنازل عن بعض المعايير المهنية والأخلاقية بسبب توجهات السياسة التحريرية**" بوسط حسابي (3.55)، ورغم أن هذه المرتبة تُعد الأدنى بين تأثيرات السياسة التحريرية على كفاء الصحفيين، إلا أن المتوسط يشير إلى وجود درجة اتفاق متوسطة بين الصحفيين على أن توجهات السياسة التحريرية قد تدفع الصحفي أحيانًا إلى التنازل عن بعض المبادئ المهنية أو الأخلاقية، مما يشير إلى وجود ضغوط مؤسسية قد تؤثر على استقلالية الصحفي، وتحدّ من قدرته على ممارسة دوره بمهنية كاملة، مما قد يُفضي إلى تآكل الثقة في العمل الصحفي ومصداقيته لدى الجمهور.

الخاتمة

تكشف نتائج الدراسة عن تأثير واضح لنمط الملكية والسياسة التحريرية على كفاءة الصحفيين وأدائهم في غرف أخبار القنوات التلفزيونية الأردنية؛ إذ أنّ القنوات الحكومية تميل إلى الانحياز للخطاب الرسمي للدولة، في حين تتأثر القنوات الخاصة بمصالح مالكيها الاقتصادية والتجارية؛ وهو ما يؤكد أن نمط الملكية لا يُعد مجرد إطار تنظيمي، بل هو إطار جوهري في توجيه السياسات التحريرية، ورسم أولويات التغطية الإخبارية وزوايا معالجتها، كما تمارس السياسة التحريرية داخل القنوات التلفزيونية تأثيرًا مباشرًا على الصحفيين وممارستهم المهنية، من خلال التدخل في المحتوى الصحفي بالحذف أو التعديل أو الإضافة، وتقييد حرية اختيار القضايا والموضوعات والمصادر، إلى جانب فرض رقابة ذاتية تُضعف من استقلالية الصحفي وتحدّ من تطوره المهني.

ويُعد هذا التداخل بين السياسة التحريرية والملكية تجسيدًا عمليًا لنظرية "حارس البوابة"، التي تُبرز دور القائمين على الوسيلة الإعلامية في اختيار ما يُنشر وما يُستبعد، وفقًا لمعايير لا تقتصر على المهنية، بل تمتد لتشمل الأبعاد الذاتية والاجتماعية، والسياسية والاقتصادية. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في ممارسات حراس البوابة الإعلامية، بما يضمن التوازن بين متطلبات الرقابة المهنية والمسؤولية التحريرية، وبين الحفاظ على حرية الصحفي واستقلالية العمل الإعلامي. كما تبرز أهمية تعزيز بيئة إعلامية تُمكّن الصحفيين من أداء دورهم دون ضغوط مؤسسية تُقيد حريتهم أو تُضعف من مصداقيتهم أمام الجمهور.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، يُمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تُسهم في تطوير الممارسات المهنية لدى الصحفيين، والمساهمة في تعزيز السياسات التي تعزز بيئة عمل أكثر عدالة وتوازناً وإنصافاً للصحفيين:

1. صياغة أطر تنظيمية تضمن استقلالية العمل الصحفي داخل القنوات التلفزيونية، سواء الحكومية أو الخاصة، بما يقلل من تأثير المالك أو الإدارة على السياسة التحريرية.
2. إجراء مراجعات دورية للسياسات التحريرية في القنوات التلفزيونية، لضمان توافقها مع المتغيرات المهنية والإعلامية، وتجنب تحوّلها إلى أدوات رقابية تحدّ من الإبداع الصحفي.
3. توفير بيئة عمل مهنية وأخلاقية تُمكّن الصحفي من الوصول الحر والمتوازن إلى مصادر المعلومات، دون تقييد أو توجيه مسبق، بما يعزز من جودة المحتوى الصحفي.
4. ضرورة الفصل بين التوجهات التحريرية والمصالح التجارية أو السياسية للجهات المالكة، لضمان موضوعية التغطية الإخبارية وتعددية وجهات النظر وتنوعها.
5. إعداد مدونات سلوك مهنية واضحة تُلزم الصحفيين والمؤسسات الإعلامية بمعايير أخلاقية ومهنية، تحدّ من التنازلات التي قد تُفرض بسبب الضغوط التحريرية وتطبيقها وفق أسس محددة.
6. تنظيم برامج تدريبية داخل القنوات التلفزيونية، تهدف إلى رفع وعي الصحفيين بكيفية التعامل مع الضغوط المؤسسية، وتعزيز قدرتهم على التمسك بالمعايير المهنية دون الإخلال بمتطلبات المؤسسة.
7. الشفافية في الكشف عن طبيعة العلاقة بين القنوات التلفزيونية والجهات المالكة أو الداعمة، بما يُمكّن الجمهور من تقييم مصداقية المحتوى الإعلامي.
8. تقييم دور حارس البوابة في القنوات التلفزيونية، بحيث لا يُمارس بشكل يُقيد حرية الرأي والتعبير، بل يُمارس ضمن إطار مهني يوازن بين المسؤولية التحريرية وحرية الصحافة.

المراجع:

المراجع العربية

أبو حصيرة، رامز (2019). مصداقية القنوات التليفزيونية حسب مدركات القائم بالاتصال والنخبة والجمهور في الأردن [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة القاهرة.

أبو راشد، شادي (2019). أثر أنماط الملكية على المحتوى الإعلامي في القنوات التلفزيونية الأردنية الخاصة من وجهة نظر القائمين بالاتصال (دراسة تحليلية). [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

أحمد، عامر، نهار، حمزة، مناجرة، مرام (2023). تأثير منصات التواصل الاجتماعي على أجندة القائم بالاتصال في القنوات التلفزيونية الأردنية. مجلة الشرق الأوسط لعلوم الاتصال، جامعة الشرق الأوسط، 3(2)، 1–40. https://mejcs.meu.edu.jo/?p=1886

البنهاوي، محمود (2014). ملكية وسائل الإعلام الأنماط والتنظيم: دراسة مقارنة. مركز صم لتقنية المعلومات.

جلال، أشرف (19–20 آذار، 2018). دور الإعلام القطري في تشكيل اتجاهات المواطنين نحو جهود الحكومة في مواجهة أثار الحصار. [وقائع مؤتمر مؤسسة قطر السنوي للبحوث]. البحث والتطوير: التركيز على الأولويات، وإحداث الأثر. الدوحة، قطر. https://doi.org/10.5339/QFARC.2018.SSAHPP58

حداد، رامي وكامل، مراد (2021). دور الإعلام الأردنيّ في مواجهة الشائعات من وجهة نظر القائمين بالاتصال: دراسة مسحية. مجلة الشرق الأوسط لعلوم الاتصال، جامعة الشرق الأوسط، 1(2)، 7–51. https://mejcs.meu.edu.jo/?p=1595

خوالدة، صفاء (2021). المعايير المهنية والأخلاقية التي تحكم أداء الإعلاميين الأردنيين في غرف الأخبار – دراسة مسحية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

عبد الحميد، محمد. (2004). نظريات الإعلام واتجاهات التأثير. عالم الكتب.

عبد العاطي، علاء (2018). تأثير نمط الملكية والقوى الفاعلة للأحداث على النشرات الإخبارية في القنوات الفضائية الإخبارية العربية: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، 50(50)، 53–96. https://doi.org/10.21608/JSB.2018.43676

عبد الهادي، صبري (2014). دور القنوات الفضائية المصرية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو القضايا السياسية: دراسة تحليلية ميدانية. مجلة كلية الآداب، جامعة دمياط، 3(2). 405–431. https://doi.org/10.21608/artdau.2014.140635

الفداوي، مازن (2021). التحدّيات المهنية والأخلاقية لصحافة الروبوت من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين. مجلة الشرق الأوسط لعلوم الاتصال، جامعة الشرق الأوسط، 1(1)، 72–103. https://mejcs.meu.edu.jo/?p=1343

الفراوي، نزار. (26 أيلول، 2021). الإمبراطوريات الإعلامية.. الصحافة تحت رحمة رجال الأعمال، معهد الجزيرة للإعلام. https://institute.aljazeera.net/en/ajr

فرغل، ناصر (2013). التناول الإخباري للقضايا الإفريقية في القنوات الفضائية العربية: دراسة مقارنة بين قناتي النيل للأخبار والجزيرة [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة القاهرة.

مهنا، فريال (2022). علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية. دار الفكر بدمشق.

المراجع الأجنبية

Abuhasirah, R. (2025). Media Framing of Jordanian Legislative Performance in Television Talk Shows. Journalism and Media, 6(1), 39. https://doi.org/10.3390/journalmedia6010039

Abuhasirah, R., & Salameh, R. (2024). The Social Responsibility of Political Talk Shows in Dealing with Parliamentary Performance. Studies in Media and Communication, 12(2), 189-200. https://doi.org/10.11114/smc.v12i2.6787

Abuhasirah, R., Oreqat, A., Al-Kiswani, H., & Al-Badri, H. (2023). Mobile journalism skills of field reporters of TV channels. Information Sciences Letters, 12(5), 1629–1640. https://doi.org/10.18576/isl/120511

Al-Quran, M., Safori, A., Abu Abdoun, Y., & Hijab, E. (2022). Jordanian Media's Use of Data Journalism in Newsrooms: A Descriptive Study. Dirasat: Human and Social Sciences, 49(5), 91–114. https://doi.org/10.35516/hum.v49i5.2791

Cancela, P. (2021). Between Structures and Identities: Newsroom Policies, Division of Labor and Journalists' Commitment to Investigative Reporting. Journalism Practice, 15(1), 1-22. https://doi.org/10.1080/17512786.2021.1971549

Mukhongo, L., Mwaura, J., & Omwoha, J. (2023). Reconceptualising Media Ownership and Shifting Power Relations in an Emerging Digital Media Framework. African Studies, 82(3–4), 300–315. https://doi.org/10.1080/00020184.2024.2304199

Njobvu, P., & Ndhlovu, S. (2025). Assessing the effects of media ownership on Journalism Practices: A case study of private electronic media houses in Lusaka. Social Science and Humanities Journal, 9(3), 7303-7327. https://doi.org/10.18535/sshj.v9i03.173

Obukoadata, P. 'Ruke, Okon, P. E., & Obogo, L. (2023). Exploration Into Usage, Frequency, and Prominence of Propaganda Devices by Political Parties in Nigerian Newspapers During the 2019 Electioneering Campaigns. Newspaper Research Journal, 45(1), 90-109. https://doi.org/10.1177/07395329231213035

Ogbuoshi, L. O. (2020). Understanding the dynamics of communication theories and models. LINCO Enterprises.

Pantic, M., & Ziek, P. (2024). Gatekeeping in a Digital Media Habitat: The Role of Secondary Gatekeepers. Electronic News, 19(2), 94-110. https://doi.org/10.1177/19312431241281687

Schlosberg, J. (2017). Media Ownership and Agenda Control: The Hidden Limits of the Information Age. Routledge.

Theine, H., Bartsch, J., & Tröger, M. (2025). Unpacking Property: Media, Ownership, and Power in Transformation: Does Media Ownership Matter for Journalistic Content? A Systematic Scoping Review of Empirical Studies. International Journal of Communication, 19, 865-888. Retrieved from https://ijoc.org/index.php/ijoc/article/view/21986

Thomsen, L. (2018). Inside the TV Newsroom: Profession Under Pressure. Intellect Ltd.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الواحد والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2025م
www.ajsp.net

"The Impact of Ownership and Editorial Policy on Journalists' Professional Competence in Newsrooms"

Researcher:

Dr. Ramez Abuhasirah

Faculty of Media, Middle East University, Amman, Jordan

Abstract:

This study aimed to examine the impact of ownership and editorial policy on the professional competence of journalists working in newsrooms. The article employed the media survey method and was applied to an available sample of 90 practicing journalists from Jordanian television channels. The findings revealed a significant influence of ownership on journalists' professional performance, particularly evident in the tendency of state-owned television channels to align with official viewpoints in their news coverage. The results indicated that the type of ownership (public/private) affects the methods of selecting and framing news stories, and that full independence and freedom in media practice are often lacking. Furthermore, the study found a clear impact of editorial policy on journalists' competence, as editorial interventions—through deletion, addition, or modification—directly affect the news treatment. Editorial policies were also found to restrict journalists' freedom in selecting topics and events, and to foster a culture of self-censorship among journalists. The study concluded with a set of recommendations, including the need to establish regulatory frameworks that ensure editorial independence within television newsrooms, conduct regular reviews of editorial policies to align them with evolving professional and media standards, and prevent their transformation into restrictive tools that hinder journalistic creativity. Additionally, it emphasized the importance of fostering a professional and ethical work environment that enables journalists to access information sources freely and equitably.

Keywords: Ownership, Editorial policy, Journalists, Newsrooms, Television channels, Media, Gatekeeper, Professional performance, Professional practice.